

أكد أن حصول الحرس على جائزة الكويت للشفافية والإصلاح للعام الثاني على التوالي نرجمة للتوجيهات السديدة لصاحب السمو

مشعل الأحمد: عازمون على مواصلة المسيرة لتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والعدالة في الحرس الوطني



الشيخ مشعل الأحمد مكرم أحد الضباط



الشيخ مشعل الأحمد يتحدث إلى ضباط الحرس الوطني

في تجربته الرائدة في مجال الشفافية والصلاح، لما يحقق رفعة الكويت وعلو هامتها. وختاماً، ندعو الله تعالى أن يوفقكم جميعاً لتواصلوا مسيرة التطوير والتنمية لترسيخ مكانة الحرس الوطني في أداء رسالته النبيلة وأن يبارك جهودكم ومساعدكم المخلصة لرفع شأن ورقة وطننا العزيز في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الأمير القائد الأعلى للقوات المسلحة وسمو ولي العهد.

عليها والبقاء في رحابها، كما أن الشفافية لا تعد تكميلاً بل تكليف لتطبيقها في مختلف المهام والأعمال اليومية. كما نغز بان أصبح الحرس الوطني مصدراً للشفافية من خلال بعض منتسبيه الذين أصبحوا خبراء في تقييم الجهات متميزين في هذا المجال، متمنين لهم التوفيق لرفع شأن الحرس الوطني بين مختلف جهات الدولة ومؤسساتها. آمليين من كافة هذه الجهات والمؤسسات أن تحذو حذو الحرس الوطني

بذاتها كافة منتسبيه قادة وضباط وضباط صف وأفراد، فإنه يظل في حاجة مستمرة لعطائهم اللامحدود للحصول على أعلى درجات التقييم في مختلف المفاير، ولتعلم جميعاً أن الحصول على الجائزة للمرة الثانية على التوالي لا يعني الركون إلى الراحة والأطمئنان التي التميز والتفرد، فكلهما في حاجة إلى مزيد من الجهد والعتاء، كما أكد دائماً فإن (هدفنا في كل المجالات ليس الوصول إلى القمة بل المحافظة

بمدرات الإصلاح وفقاً لتطبيق التشريعات والقوانين المتعلقة بذلك، فإننا نتقدم اليكم جميعاً كل في موقعه ومجال تخصصه بخالص التقدير وعظيم الامتنان على هذا الإنجاز المشرف الذي تحقق بفضل الله تعالى ثم بفضل جهودكم المخلصة.

إخواني وأبنائي:

إن الحرس الوطني وهو يؤكد تميزه في تطبيق معايير الشفافية من خلال هذا الفوز الثمين الذي يعد ثمرة جهود

بالمركز الأول في جائزة الكويت للشفافية والإصلاح التي نظمتها جمعية الشفافية الكويتية في مجال مؤشرات الإصلاح في الجهات الحكومية (2014)، وذلك ضمن (53) جهة حكومية شاركت في المسابقة. ويشرفنا أن نهدى هذا الفوز إلى مقام سيدي حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى، القائد الأعلى للقوات المسلحة (فاز الله وهدى) وسدد على درب الخير خطاه) مؤكداً لسموه أن هذا الفوز

بالمركز الأول في جائزة الكويت للشفافية والإصلاح التي نظمتها جمعية الشفافية الكويتية في مجال مؤشرات الإصلاح في الجهات الحكومية (2014)، وذلك ضمن (53) جهة حكومية شاركت في المسابقة. ويشرفنا أن نهدى هذا الفوز إلى مقام سيدي حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى، القائد الأعلى للقوات المسلحة (فاز الله وهدى) وسدد على درب الخير خطاه) مؤكداً لسموه أن هذا الفوز

نحرص على مواكبة التوجه العام للدولة في تاصيل وتعزيز مبدأ الشفافية



إخواني وأبنائي: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، يطيب لنا بالإصالة عن نفسي وبالإنيابة عن أخي رئيس الحرس الوطني سمو الشيخ سالم العلي الصباح أن نهنئكم ونهني أنفسنا بفوز الحرس الوطني للمرة الثانية على التوالي

أنشئ بمقتضى القانون رقم 30 لسنة 1964 بهدف حماية المال العام

ديوان المحاسبة يحتفل اليوم باليوبيل الذهبي لإنشائه



مبنى ديوان المحاسبة

يحتفل ديوان المحاسبة اليوم باليوبيل الذهبي لإنشائه في السابع من يوليو 1964 الذي جاء استجابة لازدهار الحياة البرلمانية في البلاد و صدور الدستور الذي تنص إحدى مواد على إنشاء ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله إيماناً بأن المال العام عصب الدولة وعماد نهضتها.

وكان من الواجب استناداً إلى ذلك أن يحاط المال العام في الكويت بسياس من الحماية لضمان جبايته كاملاً دون نقصان أو تقصير وإنفاذه فيما يدعم المجتمع ويعود عليه بالنفع دون إسراف أو تقتير.

ونصت المادة 151 من الدستور على أن «يشتمل بقانون ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله ويكون ملحقاً بمجلس الأمة ويعاون الحكومة ومجلس الأمة في رقابة تنفيذ إيرادات الدولة وإنفاق مصروفاتها في حدود الميزانية ويقدم الديوان لكل تقريراً سنوياً عن أعماله وملاحظاته».

وأنشئ الديوان بمقتضى القانون رقم 30 لسنة 1964 الذي نصت مادته الأولى على أن «تشتمل هيئة مستقلة للمراقبة المالية تسمى ديوان المحاسبة وتتلقى بمجلس الأمة» بهدف تحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة عن طريق ممارسة الاختصاصات المخولة له بموجب قانون إنشائه.

وجاء قرار إنشاء ديوان للمحاسبة العامة في البلاد تعاضياً مع شعور حاكم الكويت وقتها الشيخ عبدالله السلام الصباح رحمه الله بالحاجة إلى جهاز أعلى يشرف على حسابات الدولة ويدققها لحمايتها وصيانتها من أيدي العابثين. وعقب سنوات من الدراسة والمناقشات والمداولات وفي أحد اجتماعات لجنة الدستور تم تضمين مادة بمشروع الدستور الجديد تنص على إنشاء ديوان للمراقبة المالية يعاون الحكومة ومجلس الأمة في المسائل المالية.

ومر ديوان المحاسبة بمراحل عدة منذ إنشائه وجاء في السنة الأولى معبراً عن المتطلبات الرقابية التي يجب أن يمارسها الجهاز الأعلى للرقابة في الدولة وكانت له رؤية ثابتة في تحقيق رقابة فعالة على جميع أنشطة الدولة وبالتالي فإن ممارسته لاختصاصاته طبقاً لهذا القانون جاءت مرتكزة على رقابة مشروعة كانت كافية لتحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة. وخلال حقبة سبعينيات

وتعتمد مصداقية الديوان ومستوى وجودة مخرجاته عند ممارسة تدقيق الأداء على الأعضاء الفعنين ذوي الخبرة والمؤهلين علمياً ومهنيًا والمتابعين لتطور الفكر الرقابي والمتزمين بروح المبادرة والحكم الجيد على جميع مراحل التدقيق، ويكون رئيس مجموعة التدقيق مسؤولاً عن أعمال مساعديه ويقدم لهم الخبرة والمشورة ويساعد على تنمية الحكم المهني. ولدى ديوان المحاسبة قطاعات عدة تهتم بدراسة الموضوعات المحالة اليه وتقديم المشورة الفنية وايداء الرأي في الأعمال الرقابية ونتائجها فضلاً عن تقديم التوصيات في المجال الرقابي والمحاسبي وتطوير السياسات والخطط والبرامج العامة.

ومن بين هذه القطاعات (النقضي والشركات) والرقابية على الجهات الملحقه والاستثمار) والرقابية المسبقة وتقنية المعلومات) والإدارات الحكومية) و(مابعة الأخطارات). وفيما يخص الجهات التي تخضع لرقابة الديوان المالية فإنها تشمل الوزارات والإدارات والمصالح العامة التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة والبلديات وسائر الهيئات المحلية ذات الشخصية المعنوية العامة والهيئات والمؤسسات والمنشآت العامة التابعة للدولة أو البلديات أو غيرها من الهيئات المحلية ذات الشخصية المعنوية العامة.

ومن الجهات الخاضعة لرقابة الديوان أيضاً الشركات والمؤسسات التي يكون للدولة أو أحد الأشخاص المعنوية العامة الأخرى نصيب في رأسمالها لا يقل عن 50٪ منه أو تضمن لها حداً أدنى من الأرباح والشركات المرخص لها باستغلال أو إدارة مرفق من المرافق العامة للدولة أو الممنوحة امتيازاً لاستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية فيها.

ويقدم المدققون أيضاً تقريراً سنوياً عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة وحساباتها الختامية عن السنة المالية المقضية. ويرفع هذا التقرير إلى رئيس الدولة ومجلس الأمة ومجلس الوزراء ووزير المالية في موعد أقصاه نهاية أكتوبر من كل عام، إضافة إلى تقارير خاصة يعدها الديوان تكلف رسمي من مجلس الأمة أو مجلس الوزراء وتقدير عن الحالة المالية للدولة يقدم سنوياً وغيرها من التقارير المتخصصة.

كما أعطى الاهتمام اللازم لموضوع المخالفات المالية التي تمثل ظواهر عامة وتكرر في أكثر من جهة خاضعة لرقابة الديوان أو في الجهة الواحدة وأكثر من فترة مالية، لذا يتم اعداد دراسات تحليلية متعمقة لتلك الظواهر للوقوف على الأسباب الحقيقية لتكرارها وتكوين رأي للديوان بشأنها وإبلاغه لكل من السلطة التشريعية والأجهزة التنفيذية في الدولة ولاتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة في ضوء رؤية الديوان.

وعمل ديوان المحاسبة على دعم القطاعات المساندة للعمل الرقابي وتفعيل دورها بما يتواءم مع تطوير أداء الديوان الرقابي وتوسيعه، وخصوصاً فيما يتعلق باستخدام التقنيات الحديثة في مجال نظم المعلومات. وبدأ الديوان بممارسة تدقيق الأداء باعتبارها أحد المرتكزات المهمة في عالم التدقيق حالياً وجاء منهجه في تدقيق الأداء من أعلى إلى أسفل مع تركيز الاهتمام على المسائل والمجالات ذات الأخطار الجوهرية، حيث تبدأ أعمال التدقيق بفتح الجهة أو المهمة وطبيعة أعمالها وكيفية عمل قطاعاتها المهمة ونظم التفويض.

ويسمح هذا الفهم بالتركيز على الجوانب المهمة بالجهة وبالتالي تقليص الجهود المبذولة في النواحي الأقل أهمية ويتحقق ذلك بتقسيم عملية التدقيق إلى أجزاء ملائمة يمكن تنفيذها مع مراعاة أفضل مدخل في تنفيذ كل جزء وأخذ التدقيق بعين الاعتبار. وعند تحديد معيار الأهمية والخطورة التي توجب إبلاغ مجلس الأمة والجهة يمكن الاسترشاد ببعض المؤشرات، منها حجم الاعتمادات المالية وما يصرف منها، وكذلك مدى الانحراف عن المعايير المطبقة والآثار الاجتماعية أو الاقتصادية أو التنظيمية أو البيئية إضافة إلى احتمال الأخطار.

القرن الماضي تبنت الدولة فلسفة التنمية المتسارعة وبرزت أهم ملامحها في إقامة المشروعات الرقابية الطموحة في مجالات الخدمات العامة والمرافق والمشروعات الانتاجية في القطاع النقضي إضافة إلى استحداث التراكمات الادخارية في تكوين أصول خارجية تدر عوائد تعويضاً لضالة الطاقة الاستيعابية المحلية آنذاك.

ومن أجل ذلك بدأ الديوان بدعم كوابره الرقابية ليتمكن من الوفاء بالمتطلبات الرقابية لتلك المرحلة والانضمام إلى بعض المنظمات الرقابية العالمية وتبادل الخبرات الرقابية.

ومطلع تسعينيات القرن الماضي صدر قانون خاص بحماية الأموال العامة لتحقيق أقصى حماية ممكنة ومد مظلة الحماية لتشمل الاستثمارات خارج الدولة وترتب على هذا القانون أعباء إضافية على الديوان لذلك دعمه بجهان متكامل للوفاء بمتطلبات القانون بما يختص بالجانب الرقابي، وبدأ الديوان بممارسة رقابته على الأموال المستثمرة داخل البلاد وخارجها.

واستمراراً للقوة الدفع التي بدأها الديوان لتطوير وزيادة فعالية أداءه وتحسين المستويات الوظيفية للعاملين به وفي ضوء المستجدات المهمة التي مر بها المجتمع آنذاك تبنى الديوان استراتيجية لإصلاح مساره الرقابي استندت إلى مجموعة من السياسات التي اقتصرت بتفعيل العمل الرقابي وتنمية الموارد البشرية وزيادة كفاءة النظم الادارية القائمة.

ووجه الديوان اهتمامه في الفترة الأخيرة نحو دعم وزيادة كفاءة جهاز التدقيق بالديوان وأعطى القضايا التي تمس المال العام الأهمية اللازمة وأصدر العديد من التقارير الرقابية التي تضمنت توصيات في شأن دعم المسألة وزيادة فعالية الإدارة المالية للدولة.

التقى وفداً من أعضائه لتبادل الرأي والمشورة

المعتوق: ملتقى الكويت الخيري

نشاط إبداعي يستحق الدعم والتشجيع



د.عبدالله المعتوق يتلقى هدية تذكارية من وفد ملتقى الكويت الخيري

يدعموا هذا المشروع الواعد ليكون نواة لتحفيز الشباب الكويتي إلى العمل التطوعي واستكمال مشوار الآباء والأجداد في العمل الخيري بلغة ومفردات وأساليب العصر المتقدمة. وأضاف: إننا في الهيئة الخيرية على استعداد للتعاون وتبادل الرأي والمشورة والخبرة وتقديم الدعم في مجال تطوير العمل الخيري وتقديم أفكار إبداعية للعاملين في الحقل الخيري في ساحاته التدريبية والتأهيلية والميدانية، وإن الكويت عرفت منذ نشأتها بحب العمل الخيري من منطلق قيمي إسلامي، وقد بدأ العمل الخيري في الكويت في إطار ممارسات فريدة تطورت مع الوقت إلى أن أصبحت مؤسسات خيرية عملاقة تعمل في جميع أنحاء العالم من أجل المستضعفين والمكوثيين واليتامى، معتبراً أن هذا النجاح هو نتاج الدعم الكبير الذي يحظى به العمل الخيري من جانب صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد والحكومة الكويتية إيماناً برسائلته وثقة في ممارسته ودعماً لمشاريعه التي رفعت راية الكويت خفاقة في جميع أنحاء العالم.

وتابع: إن ملتقى العمل الخيري هو من تجليات هذه البيئة الكويتية المؤمته بالعمل الخيري والمصدرة له والحركة لنواحي الخير في النفس البشرية، مرحباً بكل المشاريع التي تسهم في تطوير العمل الخيري وتعمل على بلوغه آفاق التقدم والرفق والازدهار، لتكون بصمة جديدة وإضافة حقيقية لصرح العمل الخيري.

ثمن رئيس الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية والمستشار بالديوان الأميري ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية د.عبدالله المعتوق جهود ملتقى الكويت الخيري لدوره الرائد والمميز في العمل على تشجيع وتطوير أداء العاملين والمتطوعين في مجال العمل الخيري وخدمة المجتمع محلياً ودولياً، وتغذية التجربة الكويتية الخيرية بأفكار جديدة. جاء ذلك في تصريح صحافي للمعتوق عقب استقباله وفداً من المتلقى ضم رئيس مجلس إدارة جمعية عبدالله النوري جمال النوري ومشراف عام ملتقى الكويت الخيري د. خالد يوسف الشطي وعميسق عام المتلقى جمال النامي في مكتبه بالهيئة الخيرية، وقال المعتوق إنه التقى وفداً من المتلقى وأطلع بانينهار شديد على فكرته وأهدافه ومجالات عمله وأنشطته وأنه يرحب بالتعاون مع القائمين على المتلقى، وبارك أنشطته الرامية إلى صناعة تجربة خيرية رائدة عبر التواصل مع رجالات العمل الخيري وتبادل الأفكار والآراء معهم ومد جسور التعاون والتنسيق، مشيداً بجهود جمعية النوري في احتضان أعمال المتلقى والإشراف عليه، وشدد على ضرورة دعم هذا المتلقى الذي نصب أعماله في دائرة التطوير والتأهيل للعاملين في منظمات المجتمع المدني الإنساني، لا سيما أنه يقوم عليه نخبة من شباب الكويت الواعد المفعم بالحماسة والحيوية والأفكار الوبائة الرائعة التي تهدف بالفعل إلى خلق حالة خيرية متطورة ومتقدمة ومبدعة وخلاقة، وهذا يستوجب من أهل الخير أن

الفيلكاوي: «بر الوالدين» ينظم برامج

وخواطر دعوية خلال ليالي رمضان

الذي حول مكان العمل إلى خلية نحل انطلق العسل فيها ولن يتوقف فالعمل بقيادة مستمر ليل نهار دون كلل أو ملل.



طارق الفيلكاوي

والأنشطة الثقافية والخواطر الإيمانية والدروس التوعوية والإرشادية التي لاقت حضوراً جماهيرياً كبيراً لها فيها من الفائدة والأجر الكبير. وتابع أن إدارة بر الوالدين حرصت على تنظيم فعاليات تحفظ القرآن الكريم لمختلف الأعمار بالإضافة إلى المسابقات الثقافية والدينية وهذا كعادتها السنوية التي اعتادت عليها إيماناً منها بأهمية الجانب الدعوي الإرشادي الذي ينطلق من إستراتيجية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

وشكر جميع المسؤولين في وزارة الأوقاف وصاحب الأيادي البيضاء المتبرع مركز بر الوالدين ولرئيس المركز أحمد العتيبي

قال رئيس اللجنة الثقافية بمركز بر الوالدين الرمضاني التابع لإدارة مساجد محافظة الأحمد في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية طارق الفيلكاوي إن مركز بر الوالدين الرمضاني أحدث تغيراً كبيراً في الخدمات التي يقدمها لجموع المصلين وهو ما يستاهل وسعناه منهم ومن الضيوف الذين قدموا إلى زيارة المسجد ومن بينهم محافظ الفروانية الشيخ فيصل الحمود حيث ننهتج هذه الفرصة لكي نقدم له الشكر والثناء على تواصله الدائم مع المركز ودعمه المستمر له.

وأضاف الفيلكاوي إن إدارة مركز بر الوالدين استطاعت هذا العام إعداد العديد من البرامج